

Distr.: General
20 August 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة

تولّت المملكة الأردنية الهاشمية رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.
وأتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقييما لأعمال المجلس أثناء رئاسة المملكة الأردنية الهاشمية
(انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(التوقيع) دينا كوار
السفير
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المملكة الأردنية الهاشمية
(كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)

مقدمة

عقد مجلس الأمن، تحت رئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ما مجموعه ١٨ جلسة. واتخذ المجلس أيضا أربعة قرارات، وأصدر تسعة بيانات للصحافة، وبيانين رئاسيين في كانون الثاني/يناير.

أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى في المنطقة

في ٦ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن مشاورات لبحث الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وتيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، وشاركت في الاجتماع أيضا ليوني بانغا بوتو، وزيرة الخارجية والتكامل الأفريقي والفرنكوفونية وشؤون مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

وأشار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى قد تدهورت بمعدلات تثير الانزعاج. وأثرت الأزمة على جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. وهناك ما يقرب من نصف عدد السكان هم بحاجة إلى مساعدة إنسانية. وقد اضطر العنف المتواصل خمس السكان إلى الفرار من ديارهم. وزاد هذا العدد عن الضعف منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأشار إلى أن الهجمات التي شنها مناهضو حملة السواطير على العاصمة بانغي بدأت فترة من عدم الاستقرار في العاصمة وفي المناطق الداخلية من البلد. وأشار إلى أن قيام الاتحاد الأفريقي وفرنسا، على وجه السرعة، بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعملية سانغريس، على التوالي، حال دون تفاقم الحالة وتحويلها إلى نزاعات وفضاعات أشد عنفا.

وذكرت وزيرة الخارجية أن الهجوم الذي وقع في ٥ كانون الأول/ديسمبر، شكل ضربة قاتلة للجهود التي بذلت حتى ذلك الحين. ودعت إلى تعزيز مكتب الأمم المتحدة

المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يضطلع الممثل الخاص للأمين العام بدور بالغ الأهمية في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وفي مجال حقوق الإنسان، وبناء السلام؛ وفي تنظيم الانتخابات المرتقبة في المستقبل القريب.

وأشار السيد أنطونيو إلى أن هذا العنف يؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار، ويصعب احتواؤه لأنه اكتسب طابعا طائفيا ودينيا. وأفاد بأن تعزيز أفراد البعثة العاملين على الأرض ساعد على احتواء موجة العنف، ولكن البعثة تعمل في ظل ظروف صعبة وتواجه عددا من التحديات. وكرر أيضا الإعراب عن امتنان الاتحاد الأفريقي للشركاء الدوليين الذين لا يزالون يقدمون الدعم للبعثة، وإن كانت لا تزال تفتقر حاجة إلى مزيد من الدعم اللوجستي والمالي لكي تتمكن البعثة من تهيئة الحد الأدنى من الظروف اللازمة لنشر عملية للأمم المتحدة في الوقت المناسب.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية والأمنية، جراء الأعمال الوحشية التي ترتكب على نطاق واسع. وأكدوا أن قيام الاتحاد الأفريقي وفرنسا على وجه السرعة، بنشر البعثة وعملية سانغاري، على التوالي، حال دون تفاقم الحالة وتحويلها إلى نزاعات أشد عنفا. وشددوا على ضرورة أن تكون عملية نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها إحدى الأولويات العليا. وذكروا أيضا أن الاستقرار لا يمكن تحقيقه إلا بتعزيز المصالحة الوطنية بمكافحة الإفلات من العقاب، وبالحوار بين الأديان.

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اجتمع مجلس الأمن، واستمع إلى إحاطات قدمتها السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، وأداما ديانغ، المستشار الخاص للأمين العام لمنع الإبادة الجماعية، وزينب بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وكيونغ - وا كانغ، الأمانة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

وقد قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح إحاطة إلى مجلس الأمن عن الزيارة التي قامت بها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ١٧ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، لا سيما في ما يتعلق بحالة الأطفال والتزاع المسلح. وأشارت إلى أن الهدف من البعثة، وفقا لإطار "الحقوق أولا"، كان الدعوة من أجل العمل والاستجابة من جانب السلطات الانتقالية، والحصول على التزامها بوقف العنف. وشددت على أهمية كفالة تحسين التنسيق فيما بين جميع الجهات الفاعلة في الميدان، بوسائل منها إقامة اتصالات بين السلطات المدنية والسلطات العسكرية. وأعربت عن ترحيبها الشديد بقرب

إنشاء لجنة تحقيق، فضلا عن اعتزام المجلس اتخاذ تدابير محددة الأهداف ضد مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال.

وشدد المستشار الخاص للأمين العام لمنع الإبادة الجماعية على ضرورة بذل جهود متضافرة تهدف إلى تعزيز عملية لتحقيق السلام والمصالحة ودعمها على الصعيد الوطني. وهناك أيضا حاجة ماسة إلى تعزيز الحوار بين المسيحيين والمسلمين للتخفيف من حدة الانقسامات الإثنية والدينية الموجودة في البلد. ومن بين المبادرات، قال إن مكتبه يعمل من أجل دعم الجهود التي يبذلها رئيس لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الانتقالي الوطني، والمنسق الوطني لعملية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتنظيم منتديات للسلام في البلد تجمع بين زعماء المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين من سبع مقاطعات. وأشار إلى الصعوبة التي تواجهه في تعزيز المصالحة واستعادة السلام في البلد من دون التصدي لثقافة الإفلات من العقاب الراهنة.

وأشارت الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون العنف الجنسي في حالات النزاع إلى الاتجاهات الفظيعة التي يتخذها العنف الجنسي. وحذرت من أن العواقب ستكون وخيمة إذا لم تف الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وقالت إن خطوات فورية ينبغي أيضا أن تتخذ من أجل تحسين حماية المدنيين، ودعت إلى زيادة التركيز على الوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وأثنت على المجلس لإنشائه آليات لفرض جزاءات ولجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعت إلى التنفيذ المعجل لذلك.

وشددت الأمانة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والحاجة إلى النظر إلى ما وراء الوقت الحاضر، واتخاذ إجراءات فورية لإعادة وسائل كسب العيش إلى ما كانت عليه، والحفاظ على هياكل دعم المجتمعات المحلية. وأضافت قائلة إن هناك حاجة إلى تقديم الدعم للمجتمع المدني، والزعماء الدينيين والمجتمعات المحلية وهم يسعون جاهدين لتضميد الجراح التي تسببها النزاعات المتسمة بالعنف، وإعادة بناء التماسك الاجتماعي، وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية والحد من العنف الطائفي.

وفي مشاورات مغلقة، دعا أعضاء المجلس إلى توسيع نطاق الاستجابة، بأن تُتخذ إجراءات قوية تتجلى في قطع التزام سياسي وتعبئة المجتمع الدولي من أجل إنهاء الأزمة. ورحب عدة أعضاء بإنشاء لجنة للتحقيق، فضلا عن اعتزام المجلس اتخاذ تدابير محددة الأهداف ضد مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال. وأشاروا إلى أن القيام، على وجه السرعة،

بتعزيز مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونشر العنصر المدني للبعثة إجراءات أساسيان لضمان توفير خبرة كافية للحماية والرصد في مجال حقوق الإنسان.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤)، الذي مدد به ولاية المكتب لمدة عام. وقد طلب القرار تعزيز العملية الانتقالية، بإجراء الانتخابات بحلول نهاية عام ٢٠١٤، إن أمكن. ويحدد القرار مهام أخرى للبعثة، تشمل التعاون مع لجنة الجزاءات وفريق الخبراء التابع لها.

السودان وجنوب السودان

في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اجتمع مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة للاستماع إلى إحاطات عن الحالة في السودان وجنوب السودان قدمها هيري في لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وإحاطة قدمها بالفيديو هايلي منكريوس، المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، بالإضافة إلى هيلدي جونسون، الممثلة الخاصة للأمم المتحدة في جوبا، رئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقد ناقش مقدمو الإحاطات البعد الإقليمي للتراع، وما تبذله بعثة الأمم المتحدة من جهود في مجال حماية المدنيين وتيسير المساعدة الإنسانية، والرصد، والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. واستمع المجتمعون أيضا إلى آخر التطورات المتعلقة بنتائج المحادثات التي جرت في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بين سلفا كير رئيس جمهورية جنوب السودان وعمر البشير، رئيس جمهورية السودان، في جوبا، وبالمفاوضات التي جرت في أديس أبابا بين الممثلين المواليين لحكومة جنوب السودان وأولئك المؤيدين لنائب الرئيس السابق، ريك ماشار.

وقد أعرب أعضاء المجلس، خلال الاجتماع، عن قلقهم إزاء الأحوال المزرية، التي تفاقمت بفعل خطر نشوب حرب أهلية، وبفعل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهو أمر ما زالت تترتب عليه آثار مباشرة في تدهور الحالة الإنسانية. وأكد الأعضاء من جديد دعمهم القوي لجهود الوساطة التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ودعوا جميع الأطراف إلى وقف أعمال العنف، وحماية المدنيين، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، وتأمين الهياكل الأساسية الآمنة، سعيا للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في جنوب السودان.

وعقب ذلك الاجتماع، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان للصحافة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى مجلس الأمن عن أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعن الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة. وأشار إلى التقدم المحدود المحرز في ما يتعلق بعملية السلام، واستمرار ازدياد الهجمات التي يشنها المهاجمون المسلحون على العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني، وتلك حالة تثير بالغ القلق. وأعرب أيضا عن قلقه العميق إزاء زيادة عدد العاملين في مجال حفظ السلام الذين لقوا مصرعهم في دارفور في عام ٢٠١٣، ودعا حكومة السودان إلى التحقيق في تلك الجرائم. وذكر أن الاستعراض الاستراتيجي الذي أجرته إدارة عمليات حفظ السلام، والاتحاد الأفريقي، والعملية المختلطة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، سعى إلى إيجاد السبل الكفيلة بتحسين أثر العملية المختلطة على أرض الواقع. وحث الحكومة بقوة على الامتثال لأحكام اتفاق مركز القوات، وعلى كفالة تأمين حرية أفراد البعثة التامة في التنقل من دون عراقيل من أجل التنفيذ الموضوعي لولاية العملية في جميع أنحاء دارفور.

وشارك في الاجتماع حسن حسن، نائب الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة الذي سلط الضوء على المبادرات التي قامت بها حكومة السودان، والتي أدت إلى إبرام اتفاقات مصالحة بين مختلف القبائل. وذكر أيضا أن التأخيرات في عدد من مجالات العمل ترجع أيضا في جزء منها إلى أن عددا من الجماعات التي انضمت إلى عملية السلام قد استهدفت، وهو ما أدى، من ثم، إلى حدوث المزيد من التأخير في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ورغم هذه التطورات، أعرب عن التزام الحكومة بمواصلة عملية السلام.

وفي مشاورات مغلقة، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من إيفان سيمونوفيتش، مساعد الأمين العام لحقوق الإنسان، وبواسطة التداول بالفيديو، من الممثل الخاص للأمين العام، رئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، عن الحالة في ذلك البلد. وقدم الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إحاطة إلى المجلس عن رحلته إلى جنوب السودان في الفترة من ١٤ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير، التي أجراها لتقييم حالة حقوق الإنسان في البلد بعد زيارته جوبا وبور وبيتينو. وشدد أيضا على أهمية محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. وأحاطت السيدة جونسون الأعضاء علما بشأن عمليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والحالة على أرض الواقع.

وأدان أعضاء المجلس جميع الأعمال التي تقوم بها القوات الحكومية وقوات المعارضة سعيا منها إلى عرقلة أعمال البعثة وتهديد الأفراد العاملين فيها. وأكدوا أيضا المساهمات التي سيقدمها المجتمع الدولي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في التحقيق في انتهاكات

حقوق الإنسان وغير ذلك من الانتهاكات التي ارتكبت خلال النزاع. ورحبوا بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بإنشاء لجنة للتحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة خلال الصراع في جنوب السودان.

وعقب الاجتماع، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان إلى الصحافة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٣ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن جلسة لمناقشة آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2013/757). وقدم مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام، رئيس البعثة، وماري روبنسون، المبعوثة الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى، إحاطتين إلى المجلس. وقد أشار الممثل الخاص إلى أن بعثة الأمم المتحدة أعادت توجيه أولوياتها وبسّطتها في سياق محاور رئيسية ثلاثة، هي ما يلي: الأمن والحماية؛ وتحقيق الاستقرار في المناطق المضرورة بالتزاعات؛ وتنفيذ إطار للسلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. وأعرب عن ترحيبه بالخطاب الذي ألقاه الرئيس كاببلا على الأمة، الذي أكد فيه مجدداً أن إصلاح قطاع الأمن يجب أن يظل "أولى الأولويات"، وفي ما يتعلق بالقوى الديمقراطية المتحالفة، ذكر الممثل الخاص أن هذه القوى ما زالت تبث الرعب في الشمال، بارتكابها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وأضاف قائلاً إنه يجد ما يبعث على التفاؤل لأن قانون العفو، الذي قُدم إلى البرلمان، كما صدر وعد بذلك في نيروبي، لن يشمل مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتطرق أيضاً إلى الجهود المبذولة في الكفاح ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وأشار إلى أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أصبحت أكثر فاعلية، وأكثر قدرة على العمل، وهو ما كان له تأثير حاسم في النجاح العسكري الذي تحقق ضد حركة ٢٣ مارس. وأكد الممثل الخاص للأمين العام، رئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة، أهمية تنفيذ إعلان نيروبي، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى دعم تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار بتمويل برامج لتحقيق الاستقرار. وأشار إلى أن السلام لا يمكن أن يدوم إذا لم تعالج الأسباب الجذرية للنزاع، بتحقيق التعاون على الصعيد الإقليمي، والحوكمة الاقتصادية. وأشار المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى إلى الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الاتفاق الإطار العام للسلام والأمن والتعاون، ودعا إلى الإسراع في التنفيذ الفعال لتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لتزاع سلاح مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين وإعادة إدماجهم.

وطلب أعضاء المجلس المزيد من المعلومات عن الخطة الثالثة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتساءلوا عن كيفية اختلافها عن الخطط السابقة، وكيف يمكن التعجيل بهذه المسألة، وعمّا يمكن القيام به لإنهاء تجنيد الأطفال. علاوة على ذلك، طلب الأعضاء مزيداً من المعلومات في ما يتعلق بعملية مكافحة الجماعات المسلحة، وبالحالة المالية للجيش الكونغولي، واستفسروا عن الطريقة التي يمكن بها أن يقدم المجلس المساعدة.

مالي

في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عقد مجلس الأمن مشاورات للنظر في الحالة في مالي. وقدم بيرت كوندرز، الممثل الخاص للأمين العام إلى مالي، رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إحاطة إلى المجلس، ولحمة عامة عن الحالة السياسية والأمنية في مالي. وأشار إلى التقدم العام المحرز على الصعيد الإنساني، والعودة إلى النظام الدستوري، ولكنه أعرب عن قلقه من أن هذه المكاسب يمكن أن تقوّض إذا لم يتم نشر العدد الكامل من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في وقت قريب. وذلك من أجل هيئة بيئة مؤاتية لإجراء محادثات السلام وتحقيق المصالحة بين الحكومة والأحزاب، بما في ذلك الطوارق في شمال البلد. وأكد أيضاً هشاشة الحالة الأمنية في الشمال، وأدان الهجمات المتزايدة التي يشنها المتطرفون، ودعا السلطات المالية إلى تعزيز المكاسب ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة في مالي.

وشارك في الاجتماع أيضاً سيكو كاسي، الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة، ويوسف بامبا، الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وسلط الممثل الدائم لمالي الضوء على التقدم المحرز على الجبهتين السياسية والأمنية، وفي مجالات استعادة سلطة الدولة، وحماية حقوق الإنسان، وتطوير الأنشطة الإنسانية، وتنفيذ ولاية البعثة المتكاملة والتنسيق على النطاق الدولي. وطلب إلى مجلس الأمن أن يدعو الدول الأعضاء، ربما بإصدار بيان رئاسي، إلى دعم تعزيز البعثة المتكاملة بالوسائل المناسبة، وتشجيعها على التقيد بالالتزامات التي تعهدت بها في بروكسل في أيار/مايو ٢٠١٣.

وأشار الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى أن النظام الدستوري الطبيعي قد أعيد تهيئته في مالي بالكامل وعلى نحو لا رجعة فيه، منذ انتخاب الرئيس السيد إبراهيم بوبكر كيتا، في أعقاب الانتخابات

الأخيرة التي نظمت تنظيمًا جيدًا. إلا أنه شدد على وجوب تعزيز تلك المكاسب وتوطيدها بإحراز تقدم سريع في هذا الصدد.

وأحاط أعضاء المجلس علماً بالتحسن الذي طرأ على الحالة العامة في مالي، ولكنهم أعربوا عن قلقهم من إمكانية تدهور الحالة الأمنية المستقرة نسبيًا، لا سيما أن الجماعات المسلحة يعاد تنظيمها في المناطق الشمالية. ورحب عدة أعضاء بنشر قوات إضافية في الشمال، ودعوا إلى تعزيز قدرات البعثة المتكاملة من أجل تمكينها من الاضطلاع بولايتها. وشدد بعض الأعضاء على أهمية مساعلة من كانوا مسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بينما شدد أعضاء آخرون على أهمية تعقب تدفق الأسلحة الصغيرة، ودعوا إلى التنفيذ الفعال لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأشاروا إلى أنهم يتطلعون إلى تشكيل حكومة جديدة، وإلى اعتماد برنامج شامل يهدف إلى التوصل إلى مصالحة وطنية في مالي.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً بشأن مالي.

كوت ديفوار

في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمتها عايشاتو ميندادو، الممثلة الخاصة للأمين العام في كوت ديفوار، رئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتداول بالفيديو من أبيدجان، في ما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار. وقد أبرزت الممثلة الخاصة التقدم المحرز في تحقيق المصالحة السياسية، وأشارت إلى تحقيق تطورات إيجابية في الحوار بين مختلف الأطراف في سياق الإطار التشاوري الدائم. وأشارت أيضاً إلى الخطوات التي اتخذت لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة الإيفوارية، بسبل منها سن تشريعات بشأن المسائل المتعلقة بحيازة الأراضي والجنسية. غير أنها حذرت من أن الحالة لا تزال هشّة، مع حدوث زيادة في العنف بين الطوائف والعنف الإثني. وشددت على أهمية تهيئة الظروف اللازمة لإيجاد بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية، وخاصة في المجالات المتصلة بإصلاح العملية الانتخابية، ونزع السلاح، وإصلاح القطاع الأمني. وشارك الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة أيضاً في الاجتماع. وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية، أشار إلى أنه لا تزال ثمة شواغل بالنسبة إلى الحدود مع ليبيريا، نظراً إلى استمرار وجود مرتزقة، وإلى الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ومع ذلك، أشار إلى أن الحالة العامة قد تحسنت كثيراً بعد أن جرى تعزيز التعاون الرباعي بين أجهزة الأمن في كوت ديفوار، وليبيريا، وعملية الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وسلط الضوء أيضاً على التطورات الإيجابية التي جاءت متوائمة تماماً مع نهج الأمم المتحدة، وأعرب عن تأييده ما يزمع القيام به من تخفيض تدريجي

لوجود العسكري والشرطي لمكتب الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وإعادة تشكيله، في الفترة من الآن وحتى عام ٢٠١٥، على النحو المذكور في التقرير.

وخلال مشاورات مغلقة، شجع أعضاء المجلس جميع الأطراف السياسية الإفوارية الفاعلة إلى العمل من أجل دعم إجراء حوار سياسي جامع وتحقيق مصالح وطنية. وأشار عدة أعضاء إلى بعض انتهاكات لحقوق الإنسان، وشددوا على أهمية مساءلة مرتكبي الانتهاكات. وشددت وفود أخرى على أهمية التحقيق في مقتل سبعة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، في حين أكد عدد من الأعضاء الآخرين الحاجة إلى إجراء الإصلاحات الضرورية قبل الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥، وضرورة العمل من أجل الاستجابة للمهل الزمنية المحددة في القرار ٢١١٢.

بوروندي

في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عقد مجلس الأمن جلسة للنظر في الحالة في بوروندي وشروط تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. واستمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها بارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام، رئيس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، الذي ناقش الخطوات المتخذة نحو إجراء انتخابات سلمية وحررة وشفافة في عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أعرب عن تفاؤله إزاء ما أحرز في الآونة الأخيرة من تقدم في بوروندي بالرغم من بعض التحديات، مثل عدم وجود عملية توافقية من أجل تنقيح الدستور، والعنف السياسي. وأكد أن الأمين العام قد أوصى بتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وشارك في الحوار أيضا لوران كافاتوري، وزير الخارجية والتعاون الدولي لبوروندي، وشدد على أن الحوار الجاري فيما بين الأطراف السياسية المعنية هو علامة واضحة على بذل جهود متواصلة من أجل ضمان نجاح الانتخابات. وطلب من المجلس اتخاذ قرار بإغلاق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وطلب إلى الأمين العام تجديد الترتيبات العملية لإغلاقه ونقل مسؤولياته تدريجيا إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وأكد بول سيفر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، الحاجة إلى الإبقاء على روح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، ومؤتمر جنيف لشركاء التنمية المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وفي أثناء مشاورات مغلقة، واصل أعضاء المجلس إجراء مناقشات بشأن وجود مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، واضعين في اعتبارهم الحالة بوجه عام. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء الممارسات التي تقيد حرية التعبير، وشددوا على أهمية المشاركة مع حكومة بوروندي لضمان أن تكون المشاركة شاملة في الانتخابات. وأعرب بعض الأعضاء عن الحاجة إلى استمرار وجود الأمم المتحدة في بوروندي في دعم العملية

السياسية. وشدد عدة أعضاء على أهمية التوصل إلى اتفاق مع حكومة بوروندي بغية تحديد الإطار الزمني والتخطيط السليم لنقل مهام المكتب إلى الفريق القطري.

ووجه عدد من الأعضاء أيضا الانتباه إلى أهمية التركيز على تحقيق إصلاحات دستورية، وإقامة العدل، والتعجيل بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة قبل إجراء الانتخابات.

الشرق الأوسط

في يوم الاثنين، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقدم الأمين العام إحاطة عن الجهود المبذولة للتوصل إلى إطار عمل بشأن جميع المسائل الأساسية لمعالجة التطلعات الإسرائيلية والفلسطينية بطريقة عادلة ومتوازنة، وإتاحة الفرصة لمواصلة إجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي. وشدد على أن وضع إطار للتفاهم يجب أن يكون متسقا مع المبادئ المتعلقة بجميع المسائل الجوهرية المبينة في قرارات مجلس الأمن، ومبادئ مدريد، وخطوط الطريق ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. وأضاف قائلا إن على القادة الإسرائيليين والفلسطينيين اتخاذ قرارات جسورة وتقديم تنازلات من أجل السلام. وقال إنه يشعر بالجزع إزاء أحداث العنف والتحرير من جميع الأطراف، وإزاء استمرار النشاط الاستيطاني، الذي وصفه بأنه غير مشروع. بموجب القانون الدولي. وأضاف قائلا أن على كلا الطرفين أن يتحليا في أعمالهما بضبط النفس وروح المسؤولية.

وأشاد الأعضاء بالجانين الفلسطينيين والإسرائيلي لاستئناف مفاوضات السلام، وأعربوا عن دعمهم للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد. وأكدوا من جديد تأييدهم للحل القائم على وجود دولتين، ودعوا الطرفين إلى الامتناع عن القيام بأي إجراءات تؤدي إلى تقويض المناخ المطلوب، وبخاصة استمرار النشاط الاستيطاني الذي يعتبره العديد من الأعضاء غير قانوني. وأدان العديد من الأعضاء أيضا الهجمات الصاروخية على إسرائيل من غزة. علاوة على ذلك، تطرق الأعضاء للأزمة السورية، وأعربوا عن ترحيبهم بمؤتمر جنيف الثاني المقرر عقده في ذلك الأسبوع. وأعربوا أيضا عن قلقهم البالغ بشأن تفاقم الأزمة الإنسانية.

الجمهورية العربية السورية

في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اجتمع مجلس الأمن بسيغريد كاغ، المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل القضاء على

برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، للنظر في تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وفي معرض حديثها، أشارت المنسقة الخاصة إلى النقاط الواردة في التقرير الذي أحاله الأمين العام في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر (S/2013/774)، ولا سيما نقل تسع حاويات من المواد الكيميائية ذات "الأولوية الأولى" إلى خارج الجمهورية العربية السورية. وذكرت أن عملية النقل جرت في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، للمرة الأولى منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). وأشارت أيضا إلى أن عملية النقل كان ينبغي أن تتم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ولكنها تأجلت حتى ٧ كانون الثاني/يناير بسبب الحالة الأمنية غير المستقرة وتحديات لوجستية. وأثنى أعضاء المجلس جميعهم على المنسقة الخاصة للتقدم المحرز، وأشادوا بشجاعة العاملين في البعثة المشتركة الذين ظلوا يعملون في بيئة أمنية متقلبة للغاية، وبالتعاون الرائع بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ بداية البعثة. وشدد أعضاء المجلس على أهمية أن تفي حكومة الجمهورية العربية السورية بجميع المواعيد النهائية المتبقية لنقل ما تبقى من المواد الكيميائية وتدميرها. وقدم اقتراح بتمديد ولاية آلية مراقبة الأسلحة الكيميائية السورية إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

اليمن

في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قدم جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام بشأن اليمن، إحاطة إلى أعضاء المجلس عن آخر التطورات في عملية الانتقال السياسي في اليمن. وفي معرض حديثه، أشاد السيد بنعمر باعتماد "الوثيقة النهائية" لمؤتمر الحوار الوطني. وانتقد المستشار الخاص للأمين العام ما يقوم به الرئيس السابق علي عبد الله صالح ومؤيدوه من أنشطة يقصد بها إعاقة العملية السياسية الجارية. وأشار أيضا إلى قرار مجلس الأمن ٢٠٥١ (٢٠١٢)، الفقرة ٦، الذي أبرز استعداد المجلس للنظر في اتخاذ المزيد من التدابير المتاحة بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة لردع أي أعمال في اليمن ترمي إلى تقويض حكومة الوحدة الوطنية وعملية الانتقال السياسي، سواء باستخدام العنف أو بإثارة الخلافات السياسية. وحذر المستشار الخاص من اتساع نطاق طموحات تنظيم القاعدة وقال إن طموحات التنظيم تتجاوز حدود اليمن.

وأعرب أعضاء المجلس جميعهم عن تأييدهم لنتائج مؤتمر الحوار الوطني ورحبوا بها، وأثنوا على المستشار الخاص والرئيس هادي لما يبذلانه من جهود في هذا السياق. واستنكر أعضاء المجلس أية محاولات لعرقلة الجهود الرامية إلى تقويض حكومة الوحدة الوطنية وعملية الانتقال السياسي. وشدد أعضاء المجلس على الحاجة الماسة إلى وقف جميع الإجراءات التي

ترمي إلى تفويض عملية الانتقال السياسي في اليمن، وأعربوا عن استعدادهم للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير لردع أولئك الذين يحاولون عرقلة التقدم السياسي.

العراق

في ٩ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن جلسة لمناقشة الحالة في العراق. وقدم نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن الحالة، على وجه التحديد في الفلوجة والرمادي في محافظة الأنبار. وقال إن معظم المناطق في الفلوجة تخضع لسيطرة الجماعات الإرهابية. وأعرب أيضا عن القلق إزاء تزايد أعداد الأشخاص المشردين داخليا. ولما كان ما يزيد عن ٨٠٠٠ أسيرة قد اضطروا إلى الفرار من ديارها في الأنبار، فقد حث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية. وأقر بالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل معالجة الحالة الأمنية، وشدد على أهمية إرساء عملية سياسية شاملة للجميع تشجع الحوار بين مختلف مكونات المجتمع العراقي. وأكد أيضا أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، ودعا المجلس إلى دعم جهود العراق في هذا الصدد.

وأكد أعضاء المجلس رفضهم المطلق لجميع أعمال الإرهاب الجارية في العراق، وأعربوا عن قلقهم إزاء ما يخلفه العنف من أثر على السكان المدنيين.

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اعتمد رئيس مجلس الأمن بيانا رئاسيا عن الحالة في العراق.

أوروبا

قبرص

في ٢٢ كانون الثاني/يناير، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمتها ليزا بوننهايم، الممثلة الخاصة للأمين العام، رئيسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وإحاطة قدمها ألكسندر داونر، المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص.

وقدمت الممثلة الخاصة آخر تقرير للأمين العام عن قوة الأمم المتحدة في قبرص (S/2013/781). وأثنت على العمل الذي تقوم به اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، وأشادت بتدابير بناء الثقة. وأكدت التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في قبرص داخل المنطقة العازلة، وحثت جميع الأطراف على احترام ولاية قوة الأمم المتحدة.

وقدم المستشار الخاص إحاطة إلى المجلس عن المشاورات التي جرت بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك فيما يتعلق بإصدار بلاغ مشترك، وأشار إلى العقبات التي حالت دون إصداره. وأضاف قائلاً أن فريق المساعي الحميدة التابع له يتطلع إلى التعاون مع كلا الجانبين، ودعا أعضاء المجلس إلى الاشتراك في المناقشات التي تجري للتغلب على الخلافات. وأعرب أعضاء المجلس عن الشكر لمقدمي الإحاطتين وأعربوا عن تأييدهم للجهود التي يبذلونها. وشددوا أيضاً على أهمية التوصل إلى إطار تفاوضي لكلا الطرفين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن المتصلة بهذه المسألة.

وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٣٥ (٢٠١٤) في ما يتعلق بتحديد ولاية قوة الأمم المتحدة في قبرص.

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى
في ٢٦ كانون الثاني/يناير، قدم ميروسلاف ينتشا، رئيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن، في مشاورات مغلقة، بشأن التطورات في منطقة آسيا الوسطى. وقال إن الحالة العامة في المنطقة لا تزال مستقرة، بالرغم من استمرار تهديدات تحدث عبر الحدود وعدد من الديناميات الداخلية. وقدم معلومات مستكملة عن المناقشات التي يسهها المركز بشأن وضع إطار قانوني إقليمي لإدارة المياه العابرة للحدود على أساس مبادئ مقبولة لدى جميع الأطراف. وتناول أيضاً الجهود التي يبذلها المركز في دعم التعاون فيما بين دول وسط آسيا في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف الديني.

وأكد الأعضاء مجدداً أهمية الدبلوماسية الوقائية وآليات الإنذار المبكر بالنسبة إلى ما تبذله الأمم المتحدة من جهود للمساعدة في تحقيق تسوية سلمية للمنازعات، وأقروا بالدور الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في مساعدة بلدان المنطقة على التصدي للأخطار العابرة للحدود الوطنية والمحلية التي تهدد السلام، وفي دعم التنمية المستدامة في آسيا الوسطى.

واعتمد مجلس الأمن بياناً صحفياً يرحب بالمبادرات التي يضطلع بها المركز الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى لمساعدة دول آسيا الوسطى في التوصل إلى حل شامل لإدارة الموارد المائية العابرة للحدود، واضعاً في اعتباره مصالح جميع الدول المشاطئة. وحث أعضاء المجلس على تنفيذ خطة العمل المشتركة المتفق عليها من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في المنطقة. وأقروا بما يشكله إنتاج المخدرات غير

المشروعة وتجارتها والاتجار بها بصورة غير مشروعة من تهديدات للسلام والأمن الدوليين في المنطقة. وسلم أعضاء المجلس بتأثير الحالة في أفغانستان على دول وسط آسيا، وأثنوا على الدور الذي يؤديه المركز، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في تيسير مساهمة دول آسيا الوسطى في الجهود الدولية المبذولة في إعادة التعمير وتحقيق الاستقرار في أفغانستان.

الجزءات

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢٣ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن مشاورات للمجلس بكامل هيئته بشأن الجزاءات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدم الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين، الممثل الدائم للأردن، إحاطة إلى المجلس بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسلط الرئيس الضوء على النتائج الرئيسية التي توصل إليها التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2014/30)، الذي مددت ولايته عملاً بالقرار ٢٠٧٨ (٢٠١٢)، وتطرق باختصار لمداولات اللجنة بشأن التقرير وما ورد فيه من توصيات، التي جرت في جلسة اللجنة المعقودة يوم ١٧ كانون الثاني/يناير. وأشار الرئيس إلى أن أهم حدث وثقه الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في ما يتصل بالتقرير النهائي لفريق الخبراء، الذي أتيح لأعضاء اللجنة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، كان هو إلحاق الهزيمة العسكرية بحركة ٢٣ مارس المتمردة.

وأشار الرئيس أيضاً إلى الفقرة ٥ من القرار ٢٠٧٨ (٢٠١٢)، التي طلب فيها مجلس الأمن إلى فريق الخبراء أن يقدم تقريراً نهائياً إلى المجلس بواسطة اللجنة. ولعدم التوصل، كما يبدو، إلى توافق في الآراء في اللجنة، يقوم الرئيس بموجه بإحالة التقرير نيابة عن اللجنة، وفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، فقد عمد منسق فريق الخبراء إلى إحالة التقرير بصورة مباشرة إلى رئيس المجلس، وطلب إصداره بوصفه وثيقة من وثائق المجلس. عملاً بالجزء المتبقي من الفقرة ٥، الذي طلب المجلس كذلك بموجه، بعد مناقشة يجريها فريق الخبراء مع اللجنة، أن يقدم فريق الخبراء تقريره النهائي إلى المجلس.

وأبرز عدد من أعضاء المجلس أهمية العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحب عدد من الأعضاء بتقرير فريق الخبراء، في حين أبدت وفود أخرى تحفظات إزاء بعض التوصيات الواردة في التقرير. وفي ذلك الصدد، أعرب عدة أعضاء عن قلقهم إزاء عدم إمكانية اعتماد توصيات فريق الخبراء.

وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٣٦ (٢٠١٤)، الذي جدد بموجبه الجزاءات، وتجميد الأصول، وحظر السفر، بالنسبة للأشخاص والكيانات والجماعات المسلحة التي تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ١ شباط/فبراير ٢٠١٥. وفي هذا القرار، طلب المجلس أيضا إلى الأمين العام تمديد ولاية فريق الخبراء المعني برصد تنفيذ تلك التدابير. وطلب من فريق الخبراء تقديم تقرير لمنتصف المدة بحلول ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وتقرير نهائي قبل ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

المسائل المواضيعية ومسائل أخرى

في ٢٩ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "الحرب، والدروس المستفادة منها والسعي إلى التوصل إلى سلام الدائم" وشارك وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، في الاجتماع، وتناول المسائل الرئيسية المتعلقة بالعناصر الأساسية للمصالحة، وكيف يمكن الجمع بين نهج الأمم المتحدة في إدارة الأزمات والضرورة الحتمية إلى تمكين المجتمعات من استعادة عافيتها. وأشار إلى أن اتفاقات السلام ينبغي أن توفر مبادئ وآليات عامة للسعي من أجل المصالحة. وشدد أيضا على وجوب النظر بعناية في تحديد توقيت الانتخابات وعمليات استعراض الدستور، لأن إجراء انتخابات قبل أوانها، يمكن أن يتيح للقادة الانتهازيين استثمار المظالم من أجل الوصول إلى السلطة. وأضاف قائلا أن المصالحة يجب أن تنبع من الداخل، رغم أن بإمكان الدول والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تسهل العمليات الوطنية عاجلا لا آجلا. وأشار أيضا إلى إمكانية وضع دليل للخبرات النسبية المكتسبة في مجال المصالحة تحت تصرف الدول، ومبعوثي الأمم المتحدة الخاصين وغيرهم.

وأعرب أعضاء في المجلس عن أفكارهم بشأن ويلات التراجع والدروس المستفادة منها، في البحث عن السبل الكفيلة بمنعها. وجرى التسليم بأن أحد عناصر النزاع بين الأطراف المتحاربة هو وجود خطابات متعارضة، وسعت الوفود إلى إعطاء أمثلة عن المصالحة الحقيقية القائمة على فهم تاريخي مشترك، وهو ما من شأنه أن يساعد على ترسيخ السلام الدائم. وأعرب العديد من الأعضاء عن تأييدهم اقتراح الرئاسة بأن ينظر مجلس الأمن في تكليف فريق استشاري في التاريخ تابع للأمم المتحدة من شأنه أن يساعد في جمع واستعادة الوثائق ذات الصلة ويساهم في الأعمال الأولى لإنشاء مركز للمحفوظات التاريخية، أو حتى لجنة قانونية لحالات ما بعد انتهاء النزاع.

مكافحة الإرهاب

في ٢٧ كانون الثاني/يناير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٣٣ (٢٠١٤)، الذي هو أول قرار مكرس على الإطلاق تحديدا لأعمال لاختطاف التي يرتكبها الإرهابيون طلبا للفدية. والقرار يعبر عن تصميم المجلس على تأمين الإفراج الآمن عن الرهائن من دون دفع أي فدية أو تقديم تنازلات سياسية. والقرار يدعو الدول إلى مواصلة الخبراء، في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، بما في ذلك المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، للمناقشات المتعلقة بالاختطاف التي يرتكبها الإرهابيون طلبا للفدية، والعمل مع القطاع الخاص على التصدي للاختطاف، من دون دفع أي فدية للإرهابيين.